

دور السياسة النقدية في معالجة التضخم: دراسة قياسية حالة الجزائر

2019-2000

The Role of Monetary Policy in Addressing Inflation: A Standard Study the Case of Algeria 2000-2019

بن سماعين مراد^{1*}، رحمانى سمير²

¹ جامعة د. مولاي الطاهر - سعيدة (الجزائر)، bensmainemourad@gmail.com

² المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، samirrahmaniibnali@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/01/18

تاريخ القبول: 2020/01/16

تاريخ الاستلام: 2020/01/04

ملخص:

يعتبر الاستقرار النقدي من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها معظم الدول، وذلك باعتماد سياسة نقدية محكمة من خلال دراستنا لهذا الموضوع قمنا بالتعرف على مدى إمكانية تحكم السياسة النقدية في التضخم في الجزائر وكذلك العلاقة بينهما، وذلك باستخدام بعض المتغيرات الاقتصادية في الدراسة القياسية خلال الفترة 1990-2019 وهي الكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم، سعر الصرف، و باستخدام نموذج *ARDL* في الدراسة، استخلصنا في الأخير أن تأثير السياسة النقدية على التضخم كان نسبيا، وتأثير أدوات السياسة النقدية كان في المدى الطويل فقط.

الكلمات المفتاحية: التضخم، السياسة النقدية، الكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم، سعر الصرف.

تصنيفات JEL: E5، E59، E4

Abstract:

Monetary stability is one of the objectives that most countries seek to achieve by adopting a restrictive monetary policy. Thanks to our study of this subject, we have identified to what extent monetary policy can control inflation in Algeria, as well as the relations between them, by using certain economic variables in the econometric study the period 1990-2019 which is the currency block, the discount rate, the exchange rate, and using the *ARDL* model in the study, we concluded in the end that the effect of monetary policy on inflation was relatively, and the effect of monetary policy tools was long term.

Keywords: inflation, monetary policy, monetary supply, discount rate, exchange rate.

Jel Classification Codes : E5, E59, E4

1. مقدمة :

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، باعتبارها وسيلة تحقيق أهداف اقتصادية كالبطالة ورفع نسبة النمو الاقتصادي للبلد، على وجه العموم، و لتحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة التضخم على وجه الخصوص، ولذلك فقد اهتم العديد من المفكرين الاقتصاديين من معظم الدول بالسياسة النقدية عبر مرور التاريخ بداية من الفكر الكلاسيكي إلى الفكر الكينيزي ومن ثم إلى النظرية المعاصرة للنقود و حتى عصرنا الحالي، فهي تساهم في التأثير على حجم المعروض النقدي للوصول إلى الهدف المسطر على الظروف الاقتصادية السائدة .

كما يعتبر التضخم من بين المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات عدة دول في العالم بجميع أشكاله، ولذلك كانت معظم الدراسات والبحوث والتجارب في الاقتصاد النقدي تدور حول التضخم، نظرا للآثار السلبية التي يشكلها على اقتصاديات الدول، باعتباره من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيدا وأحدث جدلا كبيرا بين الكثير من الاقتصاديين في تحديد تعريفا دقيقا له وأسبابه وطرق علاجه.

لقد أجبر الدول على إيجاد حلول لمعالجته من دون وجود آثار أخرى، وبانتهاج سياسة نقدي محكمة للسعي إلى الاستقرار النقدي، على المستوى الجزئي وتحقيق أهداف اقتصادية أخرى على المستوى الكلي.

تقوم السياسة النقدية على أساس وجود مؤسسة نقدية مستقلة نسبيا أو كليا متمثلة في البنك المركزي، باعتباره السلطة النقدية لتنفيذ السياسة النقدية، وامتلاك الدولة سلطة قانونية تمكنها من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي تضع حد للظواهر النقدية السلبية، وذلك بالاستعانة بأدوات تستطيع التحكم بها على مستوى المعروض النقدي، كالوسائل النقدية، حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية، أو سعر الفائدة السائد على مستوى السوق النقدية، سعر الخصم، سعر الصرف، الاحتياطي القانوني.... إلخ.

إن إشكالية السياسة النقدية في الجزائر تعلقت بالنمو الاقتصادي ن الذي شهده الاقتصاد الجزائري بانتقاله من الاقتصاد المخطط و الموجه إلى الاقتصاد الحر أو ما يعرف باقتصاد السوق ، بحيث كان البنك المركزي مقتصر في تمويل الخزينة العمومية لتي كانت بدورها تسيطر على الجهاز المالي والنقدي الجزائري ،من خلالها تمويلها للمشاريع الاقتصادية، التي لم يكن للبنك المركزي مستقلا آنذاك في اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لأداء السياسة النقدية إلا بعد التحول الذي شهده الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق ن وذلك من خلال الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية بداية من قانون النقد و القرض 1990 ثم التعديلات التي طرأت عليه و التشريعات الأخرى التي جاءت من شأنها مرافقة للإصلاحات الاقتصادية.

والسياسة النقدية في الجزائر لم تتضح ملامحها إلا بعد ظهور الإصلاحات المصرفية وتمكين البنك المركزي من تدخله في تنظيم السوق النقدية باستخدام الأدوات النقدية سعر الخصم، الاحتياطي القانوني في عمليات السوق المفتوحة.

لذلك فإن موضوع دراسة السياسة النقدية من الموضوعات الهامة والأكثر نقاشا التي يتمحور موضوعها حول المتغيرات النقدية الرئيسية لضبط المعروض النقدي ومعالجة التضخم.

إنطلاقا مما ذكرنا في السابق نستطيع طرح الإشكالية التالية سعيا منا للإجابة عليها:

كيف يمكن للسياسة النقدية أن تعالج التضخم وما الطرق المماثلة للحد منه وما هو دور السلطة النقدية في ذلك؟

على سبيل الإجابة على هذه الإشكالية يستوجب علينا تجزئة الإشكالية كما يلي:

- 1- ما هو دور الذي تلعبه السياسة النقدية في استهداف التضخم؟
- 2- ما هي الأدوات التي يتدخل بها البنك المركزي للتأثير على حجم المعروض النقدي؟
- 3- هل يمكن الاعتماد على السياسة النقدية وحدها للحد من التضخم؟
- 4- ما هي مجالات الإصلاح الرئيسية من أجل سياسة نقدية فعالة؟

فرضيات البحث:

- يؤثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية.
- أهم المراحل التاريخية التي مرت بها السياسة النقدية مست النظام المصرفي.
- تعتمد السلطة النقدية على مختلف الأدوات للتأثير على حجم المعروض النقدي في الجزائر.
- يعتبر الإصدار النقدي من أهم أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الجزائر.

أهمية البحث:

أصبحت الحاجة إلى تدخل السلطة النقدية في وضع سياسة منتهجة محكمة، وتكون مرنة وذات كفاءة جيدة تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية السائدة، والعمل على إنجاحها لاستهداف التضخم أو على الأقل تحقيق معدلات منخفضة منه.

والتي وجب على الدول بصفة عامة والجزائر على وجه الخصوص أن تطبقها بشكل صحيح وفعال على المدى القصير، ولهذا اعتبرنا هذا الموضوع ذات أهمية بالنسبة لنا كطلبة خصوصا من جانب الإصلاحات

النقدية التي قامت بها الدولة من أجل الاستقرار الاقتصادي، ومن حيث الدراسة التحليلية لأداء السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة 1990-2019.

أهداف البحث:

- التعرف على أهم المفاهيم والنظريات والت يعرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية والتضخم.
- عرض أهم الدراسات التطبيقية التجارب السابقة حول السياسة النقدية والتضخم.
- التعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي.
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير السياسة النقدية على التضخم.

حدود البحث:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زمني ومكاني، فالإطار الزمني يتمثل في فترة الدراسة والتي حددت ما بين 1990 - 2019، أما الإطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي فيعرض مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالسياسة النقدية والتضخم، بالإضافة إلى تحليل وتطور هذان الأخيران، كما اعتمد على الأسلوب القياسي التحليلي القائم على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا بالاعتماد على برنامج Eviews10، واختبار نتائجه بإسقاطها على النظرية الاقتصادية في هذا الشأن.

ومن أجل إنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات التالية:

- الاعتماد على عدة مراجع من الكتب، المجالات، الأطروحات، رسائل الماجستير.
- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه.
- الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر إيجادها في المكتبات.
- فيما يخص الإحصائيات المتعلقة بموضوع البحث تم الحصول عليها من البنك الدولي وتقارير البنك المركزي الجزائري.

2. بعض الدراسات السابقة:

1.2 دراسة قياسية للأستاذة بن نافلة نصيرة، مجلة البشائر الاقتصادية للفترة 1970-2014:

تم صياغة النموذج بالمتغيرات الاقتصادية التالية:
المتغيرات المستقلة (معدل إعادة الخصم، المعروض النقدي **M2**، ومعدل الفائدة)، المتغير التابع التضخم.

-استخدام **dicky fuller** في دراسة استقرار السلاسل الزمنية.

-استخدام اختبار **grange** اختبار السببية.

-اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون.

-اختبار الأثر.

-نموذج لتصحيح الخطأ **ECM** .

من بين النتائج المستخلصة:

-وجود تأثير نسبي للسياسة النقدية على التضخم.

-وجود متغيرات أخرى خارج السياسة النقدية (كالسوق الموازية، التضخم المستورد).

التوصيات التي توصلت إليها الدراسة القياسية:

-إعطاء استقلالية فعلية للبنك المركزي.

-العمل على تطوير السوق المالي.

-الإسراع في إصلاح النظام المصرفي.

-تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة.

- أن يكون الهدف النهائية والوحيد للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار.

2.2 دراسة أ. بن عزة إكرام، أ. شليل عبد اللطيف تقييم أدوات الساسة النقدية ودورها في تحقيق

النمو دراسة تحليلية (1990-2017) مجلة البشائر الاقتصادية-المجلد الرابع العدد.

إشكالية الدراسة كانت تتمحور حول مدى استجابة أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو، في

ظل الإصلاحات الهيكلية والنقدية.

كان الهدف الرئيسي من الدراسة تقييم أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-

2017 ومدى قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي في فترة الإصلاحات.

النتائج المستخلصة من الدراسة: استجابة أدوات السياسة النقدية المدعومة بالإصلاحات في النهوض بالقطاع المصرفي يتم من خلال منح استقلالية البنك المركزي واستعمال الأدوات الغير مباشرة كآلية تستخدمها السياسة النقدية لبلوغ الأهداف.

2.3 دراسة من إعداد بقبق ليلي إسمهان: آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية للفترة الممتدة بين 1964-2012.

الأدوات المستخدمة:

- نموذج الانحدار التلقائي للكمية الموجهة VAR.

- تحليل النتائج بأسلوب دوال الاستجابة النبضية وتفكيك التباين للفترة 1964-2012 (49

ملاحظة)

- المنهج المتبع: استقرائي، تاريخي، وصفي، تحليلي.

النتائج المتوصل إليها في الدراسة:

- غياب تأثير السياسة النقدية على الأسعار والذي يرجع إلى عدة أسباب.

- كون التضخم في الجزائر ليس نقديا فقط وإنما قد يرجع لأسباب أخرى كالتضخم المستورد والتضخم

الناتج عن أسباب هيكلية، كانتشار السوق الموازية كما يمكن إرجاع ذلك إلى الدراسة القياسية في حذ ذاتها.

- غياب تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف.

- تؤثر السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي من خلال قناتين (النقدية قناة القروض المقدمة

للاقتصاد).

أما التوصيات التي توصي بها الدراسة من خلال تفعيل النظام المصرفي وكذلك تفعيل السوق المصرفية.

3. مفهوم السياسة النقدية وأدواتها:

1.3 مفهوم السياسة النقدية:

تنوعت واختلفت مفاهيم وتعريف السياسة النقدية، إلا أنها تلتقي في العناصر المكونة للسياسة

النقدية، وهي الإجراءات المتخذة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها". تعرف السياسة النقدية على أنها تلك

الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.

كما تعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية. و مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف. و تعتبر السياسة النقدية التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للمصارف التجارية. كما تعرف أيضا بأنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني . وتعرف بأنها جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي . كما أنها تعتبر مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين، كهدف الاستخدام الكامل وبنفس الاتجاه . لذا فإن أي تعريف شامل لا بد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة هي (مفيد، 2007، صفحة 63) :

الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية، كما تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان الاقتصادية وغير المصرفية؛- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية. ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن السياسة النقدية: هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تهتم بالجانب النقدي في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة.

2.3 أدوات السياسة النقدية:

تقسم أدوات السياسة النقدية إلى نوعين: أدوات كمية تقليدية وأدوات نوعية

1.2.3 الأدوات الكمية (قدي، 2003، صفحة 90): ومنها

1- **عمليات السوق المفتوحة:** هي أحد وسائل البنك المركزي المستخدمة لتحقيق زيادة أو نقصان

في كمية الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية، والتأثير عليها بمقدار ما تمنحه هذه البنوك من ائتمان،

فالبنك المركزي يدخل في هذه السوق إما بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، مستهدفا من وراء ذلك التأثير في كمية الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية والذي يؤثر على خلق الائتمان حسب الظروف الاقتصادية السائدة من كساد وتضخم، ولذلك يحتفظ البنك المركزي بقدر من مناسب من السندات الحكومية لهذا الغرض.

2- سعر إعادة الخصم: قد تتطلب معاملات البنوك التجارية المزيد من السيولة النقدية فتلجأ إلى البنك المركزي كي تخصص ما بحوزتها من أوراق تجارية و كما وتحصل على قيمتها النقدية قبل موعد استحقاقها نظير نسبة معينة من قيمتها تسمى سعر الخصم، كما يقوم البنك المركزي بإقراض مباشر للبنوك التجاري عندما تواجه طلبات زائدة غير متوقعة من مودعيها على سحب ودائعهم ، بحيث تعجز السيولة النقدية لديها عن تلبية هذه الطلبات مما يهدد باهتزاز ثقة عملائها، فيسارع البنك المركزي لتقديم الدعم و الغطاء النقدي إلى هذه البنوك المتعثرة نظير سعر الفائدة المنخفض، وفي ضوء ذلك يعرف سعر إعادة الخصم بأنه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الادوات التجارية و أذون الحكومة للبنوك التجارية أو نظير القروض التي يقدمها مباشرة للبنوك التجارية.

3- نسبة الاحتياطي القانوني: تنص التشريعات المنظمة لعمل البنوك من معظم الدول ، بأن يحتفظ كل بنك تجاري بنسبة معينة من ودائعه في شكل رصيد لدى البنك المركزي و تمثل هذه النسبة الحد الأدنى لما يجب الاحتفاظ به مقابل الودائع المصرفية، و يحتفظ البنك المركزي بسلطة تغيير هذه النسبة رفع أو خفضا حسب مقتضيات الظروف الاقتصادية السائدة ن وذلك بغية مقدرة البنوك التجارية على تقديم الائتمان وتوسيع الودائع ،فقدره البنك المركزي على تقديم الائتمان ومنح القروض لا تتحدد فقط بمقدار حجم الودائع النقدية المتحصل عليها ن أي السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتها من قبل العملاء المودعين ، بل تتحدد أيضا بالتزام البنك التجاري قانونيا بإيداع نسبة من أرصدة و حسابات الأفراد والمشروعات في حسابات لدى البنك المركزي ، فتغير تلك النسبة يؤثر في قدرة البنك التجاري على توسيع الائتمان، ولذلك يرجع البنك المركزي إلى استخدام هذه الأداة لتحديد مستوى الائتمان التي تقدمه البنوك التجارية، فإذا تعلق الأمر بخفض نسبة التضخم هنا يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني ، و إذا كان الوضع السائد للاقتصاد في حالة انكماشية فهنا يحدث العكس.

والجدير بالذكر أن نسبة الاحتياطي القانوني تعد من الأدوات الأكثر انتشارا في الدول النامية لعدم وجود أسواق مالية كفوءة، وباعتبار هذه الأداة غير مرتبطة بسعر الفائدة مباشرة تعد ميزة خاصة بالنسبة للبنك المركزي للتأثير على هيكل أموال البنوك التجارية دون المساس في معدل الفائدة.

2.2.3 الأدوات النوعية: تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم

الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل، وكما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب عاجلا خاصا باستخدام أدوات نوعية وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما من أهمها: (قدي، 2003، صفحة 91)

1- تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي يقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض

الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات، كما يمكن السلطات النقدية التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

2- النسبة الدنيا للسيولة: حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة

دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

3- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم

لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة.

4- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية

بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

5- التأثير والإقناع الأدبي: هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية

من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي. وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذ نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة (قدي، 2003، صفحة 91).

4. تعريف التضخم، أنواعه و أسبابه:

من خلال هذا المطلب سوف نستدرج المفاهيم النظرية التي تعرف لنا التضخم وأنواعه والأسباب التي أدت إليه.

1.4: تعريف التضخم

تنوعت وتعددت التعريفات الخاصة بالتضخم ونقتصر على البعض منها للمعرفة النظرية فقط. التعريف الأول: يعرف التضخم على أنه الارتفاع الكبير والمستمر في مستوى الأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقد، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في الإنفاق الحكومي الذي يتم تمويله بالقروض البنكية بدلا من الضرائب (دهيل هجمي، الطبعة الثانية 2014، صفحة 285).

التعريف الثاني: كما يعرفه البعض على أنه الارتفاع المستمر لمستوى الأسعار (د باري سيجل و طه عبد الله، 1987، صفحة 554).

التعريف الثالث: الارتفاع في مستوى الأسعار بصفة متزايدة مما يؤدي إلى خسارة النقود لقوتها الشرائية (جيمس و أشرف، 2009، صفحة 265).

التعريف الرابع: حسب تعريف بيرو: التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات. نلاحظ من تعريف الاقتصادي بيرو أن التضخم هو زيادة النقود الجاهزة أي عرض كمية النقود وطبعها الغير مصاحبة لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات وبالتالي حسب هذا التعريف للتضخم يوجد نقود وال توجد سلع وخدمات (د بلعزوز، 2016، صفحة 141).

التعريف الخامس: حسب تعريف كورتير: التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها القيمة الحقيقية لوحدة النقد بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع، فحسب تعريف كورتير فإن التضخم هو انخفاض قيمة النقود وفي نفس الوقت ارتفاع الأسعار وهذا التعريف جد واقعي، أي كلما تر تفع الأسعار يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود.

ويمكن أن نستخلص تعريف اشبه شامل قد يكون مفسرا لبعض الظواهر الاقتصادية، فالتضخم إذا هو ذلك الاختلال الحاصل في جميع القطاعات وعدم التنسيق والتكامل بين: (الطلب الكلي، العرض الكلي، الأجور، الإنتاج) وهذه الاختلالات قد تكون عاملا أساسيا في ارتفاع المستوى العام الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي حدوث السبب المباشر للتضخم.

2.4 الأسباب المؤدية إلى التضخم:

هناك عدة أسباب للتضخم نكتفي بذكر الأسباب الرئيسية منها (بن نافلة، العدد 07 ديسمبر 2016، الصفحات 40-41):

1.2.4 التضخم الناشئ عن الطلب:

يحدث نتيجة تجاوز الطلب الكلي على السلع والخدمات للعرض الكلي لها، ويرجع تحليل هذه الحالة إلى الاقتصادي السويدي فيسكل والاقتصادي الانجليزي كينز، حيث لخصاها إلى أن زيادة الفائض النقدي يؤدي إلى زيادة الأرباح ولزيادة الإنتاج يزداد زيادة الطلب الكلي على الإنتاج وبالتالي تسارع المشروعات لزيادة الإنتاج والطلب على المواد الأولية والعمال مما يؤدي إلى زيادة الأجور فيتم منح العمال قدرة شرائية إضافية تسمح لهم بالدخول في الاستهلاك والذي يعني زيادة الطلب على السلع والخدمات من جديد ونصبح بذلك في حلقة مفرغة لا مخرج منها.

2.2.4 التضخم الناشئ عن النفقة: (المستورد):

حيث يرجع ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع نفقات وأسعار عوامل الإنتاج دون أن يكون تغير في الطلب ويعتبر عنصر العمل هو العامل الأساسي في زيادة النفقة فأى رفع للأجور بالنسبة لعمل تضيفها المشروعات والمؤسسات إلى تكاليف المنتج ويؤدي ذلك إلى رفع الأسعار انطلاقا من هذا التحليل فإن أي رفع للأجور يؤدي إلى رفع الأسعار ولذلك فظهور التضخم في الظروف المواتية ويزر إلى الساحة الاقتصادية ويزداد كلما أصبح ارتفاع الأسعار وارد.

3.2.4 التضخم الهيكلي:

هو تضخم ناتج عن تطبيق سياسات وبرامج التنمية فقد تقوم الدولة بإصدار نقدي بدون أن يكون له مقابل من الإنتاج كانطلاقة لعملية التنمية مثل توظيف عمال جدد وعوامل الإنتاج جديدة وبالتالي ضخ أموال وزيادة الاستهلاك يؤدي إلى رفع الأسعار للسلع والخدمات وأخيرا ظهور التضخم، إن هذا التضخم يخص البلدان النامية ويعد تضخم مرحليا يزول بمجرد البدء في عملية الإنتاج وامتصاص الأموال التي هي بدون مقابل.

5. الوضعية النقدية و تطور معدل التضخم في الجزائر في ظل الإصلاحات:

1.5 تطور الكتلة النقدية: شهدت الكتلة النقدية في الجزائر ارتفاعا متتاليا وذلك راجع للسلطة

النقدية وحاجتها في توسيع الكتلة النقدية وهذا حسبما أوردناه في الجدولين التاليين:

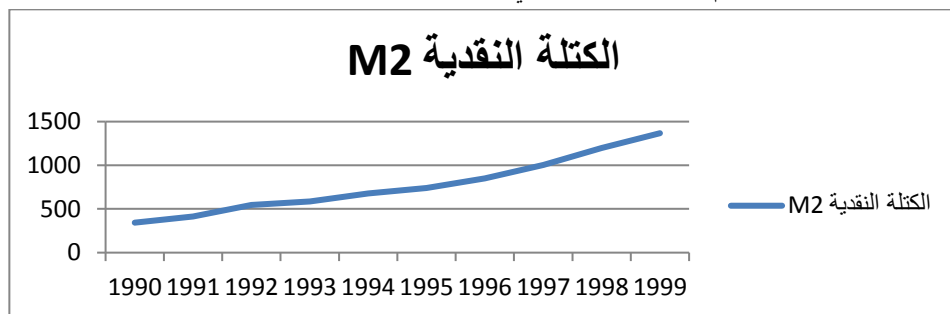
جدول رقم 01: يبين الكتلة النقدية للفترة 1990-1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
M2	343.32	414.74	544.45	584.18	675.93
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
M2	739.89	848.25	1003	1199	1367

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات البنك الدولي

www.banquemonddiale.org

الشكل رقم 01: منحى توضيحي لتطور الكتلة النقدية للفترة 1990-1999



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات البنك الدولي

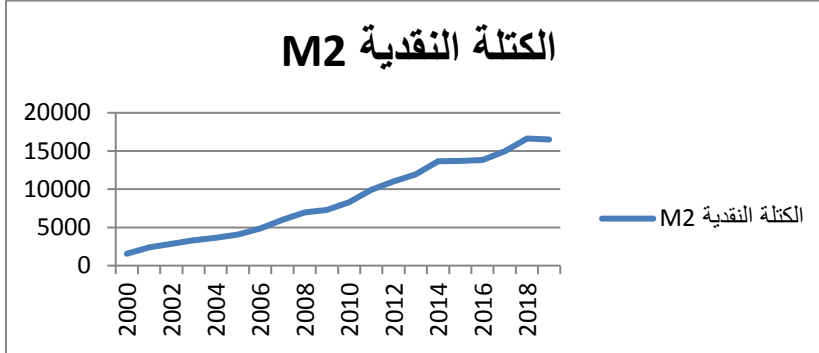
جدول رقم 02: يبين الكتلة النقدية للفترة 2000-2019

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
M2	1560	2403	2837	3299	3644	4070	4870
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013

11942	11015	9929	8281	7293	6956	5995	M2
-	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
-	16495	16637	14974	13816	13705	13664	M2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات البنك الدولي www.banquemoniale.org

الشكل رقم 02: منحني توضيحي لتطور الكتلة النقدية للفترة 2000-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات البنك الدولي

2.5 تطور معدل التضخم:

جدول رقم 03: يبين معدل التضخم في الجزائر للفترة 2000-2019

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
2.3	1.4	4	4.3	1.4	4.2	0.3	M2
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
3.3	8.9	4.5	3.9	5.7	4.9	3.7	M2
-	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
-	1.9	4.2	5.6	6.4	4.8	3.00	M2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات البنك الدولي www.banquemoniale.org

6. مراحل استخدام نموذج ARDL

1.6 الإطار العام لاستخدام نموذج ARDL:

-اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج تصحيح الخطأ الذي يأخذ الصيغة التالية بافتراض المتغير y التابع، x المتغير المستقل.

$$_i\Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta x_{t-i} + \theta_i x_{t-1} + \eta_t \Delta y_t = a_0 + \sum_{i=1}^m \beta$$

حيث يمثل كل من λ_1, λ_2 من معاملات العلاقة الطويلة الأجل وتمثل β, θ معاملات العلاقة الطويلة الأجل فيما يمثل الفرق Δ الفروق الأولى للمتغيرات، بينما يمثل كل من n, m فترات الإبطاء الزمني (ليس من الضروري أن تكون فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات في المستوى أو العدد نفسه $n \neq m$). n يمثل العشوائي بوسط حسابي صفر وتباين ثابت ليس له ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها. أسلوب إختيار الوحدة المستند على اختبار F أو اختبار $WALD$ الذي يختبر فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات في الصيغة أعلاه من خلال:

فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $\lambda\lambda_1 = H_0 = 2 = 0$

الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات $\lambda\lambda_1 \neq H_0 \neq 2 \neq 0$

عند تحقق التكامل المشترك بين المتغيرات نلجأ إلى تقدير معادلة الأجل الطويل، ثم اختبار رتبة الإبطاء

في النموذج $ARDL$ حسب معيار $AKAIKE$ ، أو معيار $SCHWARS BAYESAN$ **CRITERION**

ثم بعد ذلك يمكن استخلاص مواصفات $ARDL$ لحركات المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ ECM .

2.6 نتائج الدراسة القياسية لفعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم:

لابد من وصف المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم في الدراسة القياسية لكي نستطيع توضيح العلاقة الاقتصادية بينها، لذا لدراسة أثر السياسة النقدية على التضخم واختبار فرضيات الدراسة استخدمنا سلسلة زمنية تحتوي على 30 مشاهدة سنوية 1990-2019 بالاعتماد على النموذج الآتي:

المتغيرات المستقلة الخاصة بالسياسة النقدية (الكتلة النقدية $M2$ ، معدل إعادة الخصم TR ، سعر الصرف TC).

المتغير التابع المتمثل في التضخم INF .

1.2.6 اختبار الإستقرارية:

الجدول رقم 04: يبين القيم الإحصائية باستخدام ADF

احتمال المستوى 5%	احتمال الفروق الأولى 5%
-------------------	-------------------------

المتغيرات/ال فروق	وجود القاطع والثابت	وجود القاطع فقط	عدم وجود القاطع والثابت	وجود القاطع والثابت	وجود القاطع فقط	عدم وجود القاطع والثابت
INF	-1.80 (0.650)	-1.41 (0.56)	1.42 (1.1405)	-5.49 (0.0006)	-5.51 (0.0001)	-5.45 (0.0000)
TC	-3.80 (0.0362)	-0.909 (0.771)	2.80 (0.998)	-	-	-
TR	-4.25 (0.0146)	-2.930 (0.0579)	-0.153 (0.9194)	-	-	-
M2	-2.685 (0.2508)	-2.057 (0.2623)	2.129 (0.347)	-	-	-

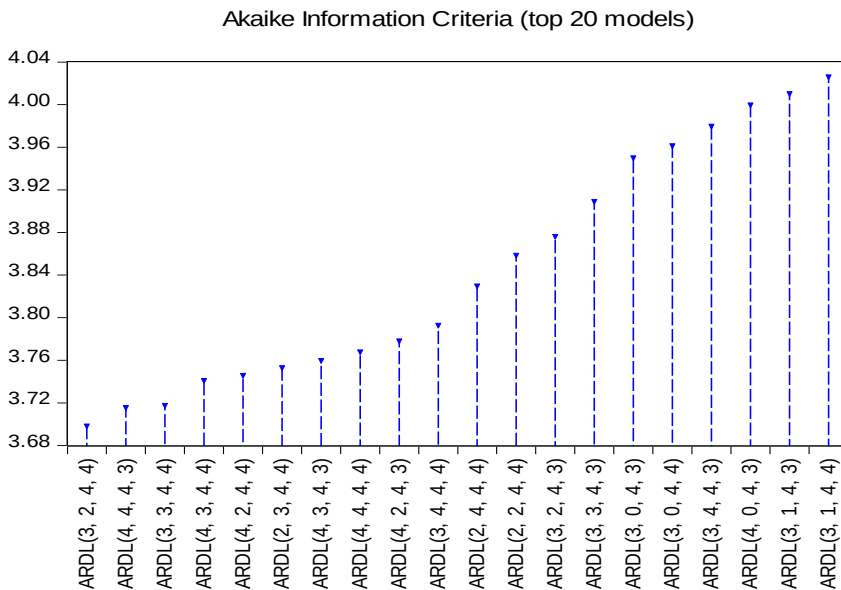
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

2.2.6 اختبار فترات الإبطاء المثلثي للمتغيرات الداخلة في تقدير نماذج ARDL

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية توصلنا إلى أن السلاسل متكاملة من الدرجة 0 و1، لهذا سوف نقوم باستخدام منهج ARDL لاختبار التكامل المشترك أو منهج اختبار الحدود، كما يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث البالغة 30 مشاهدة 1990-2019، وحسب تحليل EVIEWS10 للمعطيات فإن النموذج الأمثل ل ARDL هو الموجود الملحق رقم 01.

كما يوضح الشكل أدناه إختيار فترات الإبطاء المثلثي حسب معيار AIC

الشكل رقم 03: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلثي حسب معيار AIC



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام EViews10

حسب الشكل السابق نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي 3 بالنسبة لمؤشر التضخم و 2 تأخر بالنسبة للكتلة النقدية، و 4 فترة إبطاء بالنسبة لسعر الصرف و 4 تأخرات بالنسبة لمعدل إعادة الخصم أي أن النموذج الأمثل حسب معيار AIC هو (3.2.4.4).

7. النتائج ومناقشة الدراسة:

1.7 نتائج تقدير نموذج ARDL:

من خلال النتائج المتحصل عليها من الملحق رقم 01 نستنتج حسب معامل التحديد F, R^2 معامل فيشر أن معامل فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، ومعامل التحديد 0.98، أي 98% من التضخم مفسر من طرف المتغيرات المستقلة، فإننا في هذه الحالة نقبل الفرضية البديلة $H1$ ، أي أن النموذج ككل له دلالة معنوية.

2.7 اختبار الأثر في الأجل القصير والطويل:

-حسب نموذج تصحيح الخطأ ECM فإننا نأخذ القيم ذات دلالة معنوية أي التي يقل احتمالها عن مستوى معنوية 5%، فحسب الملحق رقم 02 فإن جميع الإحصاءات ليس لها دلالة إحصائية، أي أن جميع المتغيرات المستقلة غير مؤثرة على التضخم في المدى القصير، كما يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

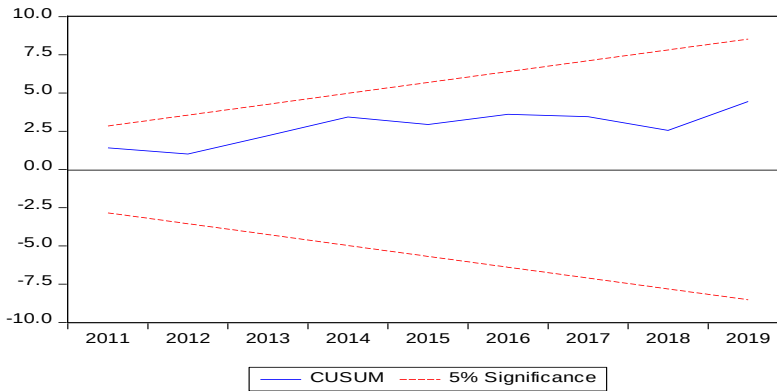
-بالنسبة للكتلة النقدية فهي غير مؤثرة على التضخم في المدى الطويل.

-بالنسبة للسعر الصرف فإنه يؤثر بعد سنتين، حيث إذا زاد معدل الخصم بوحدة واحدة فإن مؤشر التضخم يزيد 0.23 وحدة، كذلك بعد ثلاث سنوات يزيد ب 0.41 وحدة.

-بالنسبة لمعدل إعادة الخصم إذا زاد بوحدة واحدة فإن التضخم يزيد 3.16 وحدة، كذلك بعد فترة تأخر تقدر بسنة يزيد 2.40 وحدة، وكذلك يزيد 3.76 وحدة بعد فترة تأخر تقدر بسنتين.

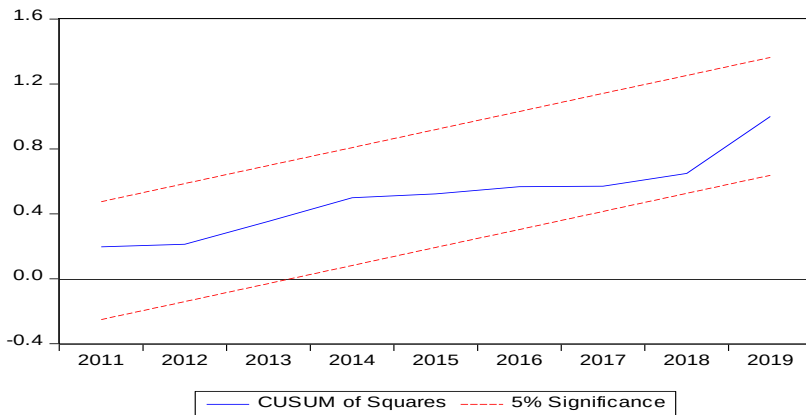
3.7 اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي والمربعات الصغرى:

الشكل رقم 04: يبين المجموع التراكمي المعاودة للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام EViews10

الشكل رقم 05: يبين المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي



المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام EViews10

من خلال الشكلين السابقين الموضحان لنتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي لنموذج أثر السياسة النقدية على التضخم أن المجموع التراكمي هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرين إلى استقرار النموذج عند مستوى معنوية 5% الذي نستنتج منه أن النموذج مستقر في المدى الطويل والقصير.

4.7 اختبار السببية: حسب اختبار $y - \text{today}$ نتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: يبين العلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة.

TR	TC	M2	INF	
2.9799 0.2254	10.1369 0.0063	0.8258 0.6617	-	INF
0.2108 0.8999	14.2209 0.0008	-	0.3171 0.8534	M2
4.1794 0.1237	-	0.0545 0.9731	7.8977 0.0193	TC
-	11.5588 0.0031	1.9031 0.3861	1.9401 0.3791	TR

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج EViews10

من خلال الجدول نلاحظ أن التضخم له علاقة سببية بينه وبين سعر الصرف فقط.

أما بالنسبة للكتلة النقدية ليس أي علاقة بين المتغيرات المستقلة الأخرى، أي أنها لا تؤثر على المتغيرات الأخرى، كذلك بالنسبة لسعر الصرف الخصم له علاقة بين التضخم، الكتلة النقدية وسعر الصرف. أي أنه يؤثر على جميع المتغيرات المدروسة، أما بالنسبة لمعدل إعادة الخصم ليس له أي علاقة بين المتغيرات المدروسة.

8. خاتمة:

خلال هذا الفصل الذي قمنا بدراسة قياسية تحليلية لأثر السياسة النقدية على التضخم للفترة الممتدة بين 1990-2019 بعد عرض الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في تلك الفترة، وكذلك عرض النموذج الذي أستخدم في الدراسة القياسية، في الأخير توصلنا إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تؤثر نسبيا على التضخم، وذلك لوجود مبررات أخرى سواء كانت خارج الدراسة التي قمنا بها أو في الدراسة القياسية نفسها.

خلصت نتائج دراسة العلاقة السببية للمتغيرات أنه لا توجد علاقة بين التضخم والكتلة النقدية ومعدل الخصم، هذا ما يفسر أنه توجد تفسيرات أخرى للتضخم غير المتغيرات التي قمنا بدراستها، أو أن معالجة التضخم لا يتوقف على السياسة النقدية وحدها فقط، أو أن هناك أسباب قد ترجع للدراسة القياسية في حد ذاتها.

-من أكثر الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي هو معدل إعادة الخصم.

-تبين أن توجهات السياسة النقدية في الجزائر حسب الظروف الاقتصادية، حيث أثبتت الفترة بين 1990-1994 إتباع سياسة توسعية بسبب الإفراط في الإصدار النقدي، الذي تبعه ارتفاع واضح في مستويات التضخم ثم بعد سنة 2000 قامت السلطات باتباع سياسة انكماشية كان ذلك بسبب ضغط المؤسسات النقدية الدولية.

-الإصلاحات التي تقوم بها الدولة الجزائرية مست البنوك أكثر من غيرها من الإصلاحات الأخرى.

-السياسة النقدية لها تأثير نسبي على التضخم، وكذلك تبين أن التضخم ليس نقديا فحسب وإنما قد يرجع لاعتبارات أخرى كالتضخم المستورد والتضخم الناتج عن أسباب هيكلية كانتشار السوق الموازية.

- أن فرضيات البحث التي ذكرناها سابقا كانت صحيحة.

9. قائمة المراجع:

1. بلاكورد جيمس، و محمود أشرف . (2009). *الموجز في النظريات الاقتصادية*. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع عمان.
2. بن علي د بلعزوز. (2016). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. جميل الجنابي دهيل هجمي. (الطبعة الثانية 2014). *النقد والمصارف والنظريات النقدية*. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع عمان.
4. د باري سيجل، و منصور طه عبد الله. (1987). *النقد والبنوك والاقتصاد*. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
5. عبد الاوي مفيد. (2007). *محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية*. الجزائر: مطبعة مزوار.
6. عبد المجيد قدي. (2003). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
7. نصيرة بن نافلة. (العدد 07 ديسمبر 2016). *دور السياسة النقدية في معالجة التضخم-دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2014*، ص. مجلة البشائر الاقتصادية، 40-41.

10. ملاحق:

الملحق رقم 01 نموذج ARDL

Method: ARDL
 Date: 09/15/20 Time: 12 :09
 Sample (adjusted): 1994 2019
 Included observations: 26 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatics election)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): M2 TC TR
 Fixed regressors: C
 Number of Fixed regressors: 500
 Selected Model: ARDL (3, 2, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
----------	-------------	------------	-------------

INF (-1)	-0.273174	0.233030	-1.172272
INF (-2)	-0.551455	0.172515	-3.196566
INF (-3)	0.247441	0.159373	1.552593
M2	-0.000937	0.000893	-1.048881
M2(-1)	-0.001543	0.001341	-1.150682
M2(-2)	0.002521	0.001190	2.119087
TC	-0.031092	0.095886	-0.324261
TC (-1)	0.046382	0.120096	0.386204
TC (-2)	0.055967	0.128663	0.434988
TC (-3)	0.178004	0.118652	1.500223
TC (-4)	-0.414845	0.097383	-4.259927
TR	3.161044	0.662386	4.772209
TR (-1)	0.251599	0.891574	0.282196
TR (-2)	1.359572	0.824298	1.649370
TR (-3)	-2.815194	0.730186	-3.855448
TR (-4)	-0.945933	0.585125	-1.616635
C	18.63095	7.440198	2.504093

R-squared	0.988316	Mean dependent var
Adjusted R-squared	0.967544	S.D. dependent var
	1.358993	Akaike info criterion
Sumsquaredresid	16.62176	Schwarz criterion
Log likelihood	-31.07641	Hannan-Quinn criter.
F-statistic	47.57920	Durbin-Watson stat
Prob(F-statistic)	0.000001	

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model
Sélection.

الملحق رقم 02: اختبار السببية toda yamamoto

Toda Y causalité

Date: 09/15/20 Time: 13:41

Sample: 1990 2019

Included observations: 28

Dependent variable: INF

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
TR	1.940150	2	0.3791
TC	7.897775	2	0.0193
M2	0.317141	2	0.8534
All	11.51322	6	0.0738

Dependent variable: TR

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
INF	2.979928	2	0.2254
TC	4.179425	2	0.1237
M2	0.210843	2	0.8999
All	16.85396	6	0.0098

Dependent variable: TC

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
INF	10.13692	2	0.0063
TR	11.55883	2	0.0031
M2	14.22097	2	0.0008
All	20.64911	6	0.0021

Dependent variable: M2

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
INF	0.825856	2	0.6617
TR	1.903122	2	0.3861
TC	0.054517	2	0.9731
All	5.490350	6	0.4826